

تقرير أعدته المحكمة بشأن إنشاء مكتب للمحكمة الجنائية الدولية لدى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا*

أولاً - مقدمة

١- يقدم المسجل هذا التقرير بعد المشاورات التي أجراها مع الرئيس والمدعي العام وذلك عملاً بالفقرة ٢١ من القرار ICC-ASP/7/Res.3 الذي اتخذته جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨^(١)، والتي طلب فيها "أن تنظر المحكمة في استصواب وجدوى إنشاء ممثلية صغيرة الحجم بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بأثيوبيا، تكون مشتركة بين كافة أجزاء المحكمة، وتطلب إلى المسجل أن يقدم تقريراً إلى جمعية الدول الأطراف حول هذه المسألة، بما في ذلك الآثار المترتبة في الميزانية على إنشائها، معتمدة في هذا الصدد على الخبرات المستفادة من المكاتب القائمة التابعة للمحكمة في نيويورك وفي الميدان".

٢- وأعدّ هذا التقرير في أعقاب المشاورات التي أجرتها في أديس أبابا بعثة مشتركة بين الأجهزة التابعة للمحكمة. وأجرت البعثة مقابلات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وسفارات الدول الأطراف الأفريقية والأوروبية والآسيوية، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لدى الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات المجتمع المدني. كما أجريت مشاورات مع الفريق العامل في لاهاي والفريق العامل في نيويورك.

ثانياً - استصواب مكتب في أديس أبابا

٣- لعبت أفريقيا دوراً ريادياً في إنشاء المحكمة وهي تشكل أكبر كتلة إقليمية من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. والدور الذي لعبته أفريقيا في المفاوضات المتعلقة بنظام روما الأساسي وعدد التصديقات التي تمت

* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/8/CBF.2/12.

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث.

من قبل أفريقيا والتعاون الذي أبدته البلدان الأطراف الأفريقية والإحالات الذاتية للحالات الصادرة عن دول أفريقية والطبيعة التكميلية التي تتسم بها المحكمة باعتبارها محكمة الملاذ الأخير بحاجة إلى أن تصبح جزءاً منتظماً من الحوار على صعيد الاتحاد الأفريقي. والمحكمة في موضع يؤهلها لتطعيم المناقشات داخل الاتحاد الأفريقي بمعلومات كهذه، ولكن المسافة الجغرافية التي تفصل أديس أبابا عن لاهاي تثير تحدياً في هذا الشأن.

٤- كما أن من الأهمية الكبيرة بمكان تعزيز الفهم لحقيقة أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي - الذي ينص على أن يؤدي الاتحاد وظيفته وفقاً لمبدأ إدانة ورفض الإفلات من العقاب - يتمشى مع نظام روما الأساسي. ومن الواضح أن هناك حاجة تدعو إلى قيام حوار معزز بين المحكمة وبين الاتحاد الأفريقي.

٥- وأديس أبابا، بالإضافة إلى كونها مقراً للاتحاد الأفريقي، هي عاصمة سياسية إقليمية مهمة وهي تشكل نقطة التلاقي للعلاقات الدولية الأفريقية. وجميع البلدان الأفريقية ممثلة في هذا المحفل وأغلبية الدول الأطراف الأخرى أنشأت سفارات لها في أديس أبابا. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التي تتخذ من أديس أبابا قاعدة لها. وبناء شراكات إستراتيجية مستدامة مع جميع هذه الجهات الفاعلة الموجودة في أديس أبابا من شأنه أن يعزز بوضوح العلاقة القائمة بين المحكمة وبين الاتحاد الأفريقي.

المشاورات

٦- أبدت الجهات التي تم التشاور معها في أديس أبابا تأييدها الإجماعي لإنشاء مكتب تابع للمحكمة في أديس أبابا ("المكتب"). وحثت المحكمة بشدة على الترتيب لتمثيلها باعتبار هذا التمثيل جزءاً من فتح الدعوة الإستباقية الذي تتوخاه الرامي إلى تعزيز الحوار مع المحكمة والفهم لدورها داخل الاتحاد الأفريقي وفيما بين الدول الأفريقية مجتمعة ومنفردة في أديس أبابا.

٧- وتم تشجيع المحكمة على أن يكون لها حضور في أديس أبابا ليس من أجل أن تبقى المحكمة مشمولة بجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ومن أجل أن تعزز كذلك دور نظام روما الأساسي باعتباره عنصراً أساسياً ودينامياً وإثمائياً من عناصر العدالة الدولية.

٨- وحيث أن الحوار الجيد هو عملية تتم في الاتجاهين، تم التشديد على أن من شأن المكتب أن يبقي المحكمة على علم بالتطورات التي يشهدها الاتحاد الأفريقي ويساعد المحكمة على الفهم الأفضل للمسائل المطروحة على الاتحاد المذكور. وتعتبر المحكمة في الظرف الراهن محدودة القدرة على الاطلاع المباشر المتواصل على التطورات التي تمهها. والمحكمة بحاجة إلى أن تحاط علماً بالتطورات ذات الصلة بوجه خاص بمجلس السلم والأمن. والمسائل التي تطرح على مستوى هذا المجلس قد تكون لها علاقة بالمحكمة. وعلى هذا فإن التفاعل الإيجابي بين المحكمة وبين مجلس السلم والأمن ضروري.

تجربة المكاتب الميدانية ومكتب الاتصال في نيويورك

٩- خلافاً للمكاتب الميدانية التابعة للمحكمة في البلدان المتعلقة بها حالات، لن يشترك المكتب في الأنشطة التنفيذية للمحكمة؛ كما لن يطلب منه أن يوفر أي دعم إداري أو لوجستي لمثل تلك الأنشطة ما عدا القيام بالترتيبات اللوجستية الخاصة بالمسؤولين الزائرين الوافدين من لاهاي. وعلى هذا فإن تجربة المكاتب الميدانية ليست ذات أهمية مباشرة بالنسبة لهذا المكتب.

١٠- وعلى غرار مكتب الاتصال في نيويورك، سيؤدي المكتب بالأساس مهام اتصال وتمثيل وإعلام عام لغرض شحذ الوعي بالمحكمة وتطوير والحفاظ على علاقة عمل وثيقة بين المحكمة وبين الاتحاد الأفريقي. وسيكون التفاعل بين كبار المسؤولين التابعين للاتحاد الأفريقي والمسؤولين الحكوميين بمن فيهم الممثلون الدائمون لدى الاتحاد الأفريقي عاملاً أساسياً في نجاح العمل الذي يضطلع به المكتب.

١١- ومثلما أن مكتب الاتصال في نيويورك يمثل المحكمة لدى هيئات الأمم المتحدة وأمانتها العامة سيؤدي مكتب أديس أبابا مهمة مماثلة فيما يتصل بالاتحاد الأفريقي. وإسوة بالمهمة المتمثلة في تقديم تقارير إلى المحكمة عن التطورات التي تشهدها الأمم المتحدة فإن المكتب الجديد سيتولى نفس المهمة بالنسبة للتطورات التي تحدث على صعيد الاتحاد الأفريقي.

١٢- وبالرغم من أوجه التشابه هذه، هناك فرق واحد مهم أبرزته بالإجماع الجهات التي تتعامل معها المحكمة في أديس أبابا. فالجهات الأساسية التي ستخاطبها المحكمة في أديس أبابا ستتمثل في السفراء وفي المفوضين التابعين للاتحاد الأفريقي. وشددت جهات التخاطب معنا هذه على أن الوصول إلى هؤلاء الأشخاص لن يتاح إلا لكبار المسؤولين.

١٣- وهناك فرق آخر بالمقارنة بمكتب الاتصال في نيويورك ألا وهو أن مكتب أديس أبابا لن يضطلع بأية مهام سكرتارية بالنسبة لجمعية الدول الأطراف.

١٤- وهناك فارق إضافي يلزم إبرازه ألا وهو أن مكتب الاتصال في نيويورك يعمل في إطار اتفاق العلاقة وهناك تعاون واسع النطاق بين المحكمة وبين الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو فإن قدراً لا بأس به من النشاط الذي يقوم به مكتب الاتصال في نيويورك يكرس للتعاون التنفيذي بين المحكمة وبين الأمم المتحدة. وإبرام مذكرة تفاهم بين المحكمة وبين الاتحاد الأفريقي ما زال معلقاً. ويمكن أن يسهم المكتب في إبرام هذه المذكرة.

الدور المقترح للمكتب

١٥- وعموماً ستتناط بالمكتب مهمة توفير التحليل والمعلومات للمحكمة بشأن التطورات التي يشهدها الاتحاد الأفريقي والتي تمم المحكمة، وتنظيم زيارات للمسؤولين التابعين للمحكمة وإقامة وصيانة علاقة عمل وثيقة بين المحكمة وبين الاتحاد الأفريقي ونشر المعلومات المتعلقة بالمحكمة.

١٦- وسيحتاج المكتب إلى الإبقاء على الاتصال النشط والمنتظم مع المحكمة وتقديم تقرير بشأن جهود الاتصال والتمثيل والتماس التوجيهات. وحين تكون هناك مهام تمثيلية يلزم أن يؤديها مسؤولون تابعون للمحكمة فإن المكتب سيتولى توفير المساعدة اللوجستية والموضوعية في مجال تنظيم وتعزيز الزيارات التي يؤديها الرسميون التابعون للمحكمة إلى أديس أبابا.

١٧- وفيما يلي قائمة بالمهام الممكن أن يؤديها المكتب:

(أ) الاتصال بالاتحاد الأفريقي والتمثيل لديه:

- العمل باعتباره نقطة وصل بمفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئات التابعة لهذا الاتحاد؛
- الاتصال بأقسام مفوضية الاتحاد الأفريقي ذات الشأن وهيئاتها لرصد التطورات ولتيسير التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمحكمة؛
- المشاركة في اجتماعات الاتحاد الأفريقي التي تهم المكتب.

(ب) الاتصال باللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتمثيل لديها:

- العمل كجهة للاتصال بين المحكمة وبين الأمم المتحدة في أديس أبابا؛
- المحافظة على الاتصال الوثيق بالمسؤولين التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتقديم تقارير عن أهم التطورات التي تحدث على صعيد هذه اللجنة؛
- المشاركة في اجتماعات شعبة الحوكمة والإدارة العامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (انظر الفقرة ٢٤ أدناه).

(ج) الاتصال بالدول الأطراف والتمثيل لديها:

- المحافظة على الاتصال الوثيق بالدول الأطراف؛
- تعزيز تنفيذ نظام روما الأساسي والاتفاق بشأن امتيازات وحصانات المحكمة وتقديم الدعم للمحكمة.

(د) الاتصال بالمنظمات الدولية والإقليمية والتمثيل لديها:

- الحفاظ على علاقات قوية بهذه المنظمات.

(هـ) الاتصال بالمنظمات غير الحكومية والتمثيل لديها:

- المحافظة على الاتصال بالمنظمات غير الحكومية التي تتخذ من أديس أبابا قاعدة لها؛
- حضور الاجتماعات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية والتي تهم المكتب؛
- تيسير الاتصال بين المنظمات غير الحكومية وبين المحكمة.

١٨- وبالرغم من أن النية لا تتجه إلى اضطلاع المكتب بأنشطة إعلامية واسعة النطاق إلا أن جزءا من المهام التي يضطلع بها المكتب ستشمل في شحذ الوعي ونشر المعلومات تجسيدا لحضور المحكمة باستخدام منتجات ومواد يجري إنتاجها في لاهاي.

١٩- كما سيقوم المكتب بإقامة علاقات عمل مع وسائط الإعلام الأفريقية والدولية التي تتخذ من أديس أبابا قاعدة لها ولاسيما الصحفيين الذين يغطون أنشطة الاتحاد الأفريقي. وسيتولى المكتب نقل المعلومات المتعلقة بالمحكمة على العموم.

ثانيا- جدوى إنشاء مكتب في أديس أبابا

٢٠- لتقييم جدوى إنشاء مكتب في أديس أبابا قامت المحكمة بتقصي الإطار القانوني والإطار المؤسسي الممكنين.

الإطار القانوني

٢١- ليتمكن المكتب من اكتساب صبغة قانونية في إثيوبيا، سيتعين على المحكمة أن تناقش مع الحكومة الإثيوبية اتفاقا للمقر وتوقع على هذا الاتفاق. والمفروض في هذا الاتفاق أن يكفل الامتيازات والحصانات للمحكمة الواجب أن تمنح لموظفيها ولأصولها.

٢٢- وأحيطت المحكمة علما بأن مثل هذا الاتفاق سيتيسر إلى حد كبير إبرامه لو كانت المحكمة معتمدة لدى منظمة متعددة الأطراف أو أكثر من منظمة تتخذ من أديس أبابا مقرا لها. وأوثق المنظمات صلة بالمحكمة في هذا الصدد هما الاتحاد الأفريقي بالدرجة الأولى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٣- وفيما يخص الاتحاد الأفريقي، بلغت المحكمة الأشواط النهائية من التفاوض على مذكر تفاهم ترمم مع مفوضة الاتحاد الأفريقي وتنص على أن يكون للمحكمة مركز المراقب لدى هذه المنظمة. وأثناء الزيارة التي نظمتها المحكمة، وافق المستشار القانوني التابع للمفوضية على تسريع العمل المتعلق بوضع المذكرة في صيغتها النهائية. ولذلك يؤمل في أن يتحقق الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن.

٢٤- وفيما يخص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ترتبط المحكمة حاليا باتفاق علاقة مع الأمم المتحدة، يمكن أن يستخدم كأساس للاعتماد لدى هذه المنظمة. وللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا محفل بشأن الحوكمة في أفريقيا (الاجتماعات التي تعقدها شعبة الحوكمة والإدارة العامة)، يُعنى بقضايا لها صلة بتعزيز سيادة القانون في أفريقيا. واعتبارا لإطار التكامل هذا يكون من المفيد بالنسبة للمحكمة أن تحضر هذه الاجتماعات. بالإضافة إلى ذلك، قامت المحكمة بتقصي إمكانية الاستفادة من التسهيلات التي تتيحها اللجنة الاقتصادية الأفريقية ومن مرافقها الأساسية (مع سداد تكاليف ذلك) وهي مسألة ستوضح أدناه بأكثر تفصيلا. وبالنظر إلى نطاق العلاقة التي تربط المحكمة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا يوصى أيضا بالاعتماد لدى هذه المنظمة.

٢٥- وهناك إكمانتان أكران تم تقصيهما ولكنهما رُفضتا. أولاهما تقصي جدوى اعتماد المكتب لدى إثيوبيا ذاتها بدلا من اعتماده لدى مؤسسة متعددة الأطراف. وبالنظر إلى أن إثيوبيا ليست دولة طرفاً فقد تكون هناك صعوبات في التفاوض بشأن اتفاق مقرر على هذا الأساس. ورثي كذلك أن إمكانية استضافة المكتب من قبل دولة طرف هي استضافة غير ذات جدوى لأنها لن توفر الأساس القانوني الملائم للمكتب.

الإطار المؤسسي

٢٦- على غرار مكتب الاتصال في نيويورك يجب على المحكمة أن تؤمن الحل الهيكلي للمكتب الذي يكفل له اندراجه في إطار نظام روما الأساسي، مما يسمح له أن يقدم خدماته إلى كافة الأجهزة بطريقة ملائمة وشفافة مع احترام الخطوط القائمة للسلطة والهياكل الضامنة للاستقلالية.

٢٧- ومدير المكتب سوف يمثل المحكمة في أديس أبابا. ومن الأساسي أن يضمن تمثيله للمحكمة وفقاً لمبدأ المحكمة الواحدة مع احترام استقلال مكتب المدعي العام. ونموذج مكتب الاتصال في نيويورك يوفر مثل هذا التوازن الدقيق وينبغي أن يكون مثلاً يحتذى.

٢٨- أما من الناحية الإدارية، فإن مدير المكتب يرفع تقاريره إلى مدير المحكمة. وفيما يخص المسائل المتعلقة بالأجهزة في حد ذاتها فإن على مدير المكتب أن يرفع تقريره إلى الجهاز المحدد المعني.

٢٩- أما العنوان الرسمي لمن يتولى تدبير شؤون المكتب فهو مدير المكتب.

٣٠- وسوف تتاح للمكتب، بالقدر الممكن والعملية، الخدمات الإدارية والمالية وغيرها من الخدمات العامة التي يتيحها قلم المحكمة.

٣١- ويمكن إدماج ميزانية ومالية المكتب في برنامج من البرامج المديرية للمحكمة تبعا لمثال مكتب الاتصال في نيويورك. والمتوخى أن يكون المكتب صغير الحجم ولكنه يتميز بالفعالية ويجب أن تتوفر له الموارد الكافية لكي يؤدي المهام المحددة له. وترد أدناه الموارد اللازمة مبينة بأكثر تفصيل، ويرد مرفقا طيه مشروع ميزانية.

رابعا- متطلبات مكتب الاتصال من الموارد

٣٢- تبدو المتطلبات الأساسية التالية باعتبارها أساسية بالنسبة لوجود المكتب في الأجل الطويل وعلى أساس بناء في أديس أبابا:

هيكل الموظفين

٣٣- يتوقع أن يكون عبء العمل بالنسبة للمكتب متغيراً رهنا بأنشطة الاتحاد الأفريقي والأجهزة التابعة له وسوف يبلغ حجم العمل الذروة أثناء الاجتماعات التحضيرية لقمم رؤساء الدول وأثناء القمم ذاتها وخلال الدورات التي يجريها مجلس السلم والأمن وأثناء زيارات المسؤولين التابعين للمحكمة. وتظل مهام التمثيل ثابتة على مدار السنة باعتبار أن على مدير المكتب أن يقيم في جميع الأوقات علاقات ويحافظ عليها.

٣٤- وبالنظر إلى الحاجة لضمان مستوى ملائم من التمثيل، ينبغي أن تكون وظيفة مدير المكتب من فئة مد-١. ومدير المكتب هو ممثل المحكمة في أديس أبابا. ويكون مسؤولاً عن إدارة المكتب وتناط به المسؤولية الشاملة عن تأمين أدائه لوظائفه على النحو الفعال.

٣٥- وسيساعد مدير المكتب موظف اتصال برتبة ف-٣ من خلال اضطراره بمهام موضوعية مثل إعداد الوثائق الأساسية وأخذ الملاحظات وإعداد تقارير الاجتماعات وتمكين مدير المكتب من التركيز على المهام التمثيلية. كما يقوم موظف الاتصال بالحلل محل مدير المكتب أثناء الفترات التي يصاب فيها بالمرض أو يغيب فيها أثناء إيفاده في بعثة. وبالنظر إلى تنوع لغات العمل داخل الاتحاد الأفريقي، فإن من مصلحة المحكمة أن تتوفر في موظف الاتصال المهارات اللغوية المكتملة للمهارات التي يملكها مدير المكتب.

٣٦- وسيحتاج المكتب كذلك إلى استبقاء الخدمات التي توفرها مساعد للخدمات الإدارية والتقنية برتبة خ ع-٧. وعلى شاغل الوظيفة أن يوفر الدعم الإداري واللوجستي للمكتب وللمسؤولين الزائرين من لاهاي وينظم الموارد الإعلامية ويساعد في مجال تقديم الدعم العام للمكتب والترتيب للقاءات وتيسير اللغة للاجتماعات.

٣٧- وأخيراً سيحتاج المكتب كذلك إلى سائق برتبة خ ع-٢. وهذا هو الحد الأدنى من المصاريف الذي اعتبر ضرورياً في نظر الجهات التي أجريت معها مقابلات في أديس أبابا بسبب الأوضاع المحلية السائدة في مجال النقل والوظائف التمثيلية الملقاة على عاتق المكتب. ويمكن أن يستخدم السائق في توصيل الرسائل وفي القيام بمهام أخرى متنوعة.

المتطلبات من الموارد الأخرى

١' أماكن العمل والأثاث والمعدات

٣٨- ستدعو الحاجة إلى استئجار أماكن للعمل. وطلبت المحكمة من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تبين لها ما إذا كان لها في الإمكان استئجار حيزٍ للمكتب داخل مقر الاتحاد الأفريقي فأبلغت بأنه لا توجد أية مكاتب متوفرة حالياً. والاتحاد الأفريقي يقوم حالياً بتشديد مبان جديدة لإيواء العدد المتزايد من الموظفين التابعين له وللوفاء باحتياجاته في مجال عقد المؤتمرات ويمكن العودة إلى هذا الموضوع في المستقبل.

٣٩- وتقصت المحكمة كذلك إمكانية استئجار حيزٍ داخل مبنى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعلى الرغم من أن هناك مصاعب في الظرف الراهن فيما يخص الحيز المكاني، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا رأت أن في الإمكان تخصيص مكتب على الأقل في الأجل القصير. وهناك مكتب مساحته اثني عشر متراً مربعاً بتكلفة ١٠,١٢ دولاراً للمتر المربع الواحد في الشهر بالنسبة لسنة ٢٠٠٩. وعلى هذا النحو سيتمثل إيجار المكتب في ١٢١,٤٤ دولاراً في الشهر. والمكتب بحاجة إلى ضعف هذه المساحة.

٤٠- وتقصت المحكمة إمكانية استئجار أماكن العمل في المحيط الذي يقع فيه الاتحاد الأفريقي. ولعل مسكنا صغيرا (فيلا) تشتمل على ثلاثة مكاتب تكون هي الحل المثالي. والكلفة التقديرية لمرفق كهذا تتمثل في ٢ ٥٠٠ دولار في الشهر.

٢' نفقات التشغيل العامة

٤١- سيواجه المكتب كذلك نفقات تشغيل عامة من قبيل التنظيف وتوفير الخدمات الأمنية. والأمر متوقف على ما إذا كان سيُلجأ إلى الخيار المتمثل في استخدام أماكن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حيث يمكن لهذه اللجنة أن توفر مثل هذه الخدمات على أساس استعادة كلفتها. فإن تم اللجوء إلى الخيار المستقل فسيلازم التعاقد على هذه الخدمات على أساس تجاري. والميزانية المرفقة طيه تفصل هذه التكاليف.

٣' الشبكات والحلول التقنية

٤٢- سيحتاج مدير المكتب إلى استخدام الشبكات الالكترونية والمرافق الأساسية التقنية للمحكمة وفقا لقواعد السرية وقواعد الوصول التي تطبق على نظرائه من الموظفين في لاهاي.

٤٣- فإذا ما خُير الحل المتمثل في الاستعانة بخدمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما في ذلك الخدمات التكنولوجية، سيتاح الوصول للمحكمة إلى الشبكة والحلول التقنية التي يتيحها نظام الأمم المتحدة على أساس استرداد الكلفة. فإن تم اللجوء إلى الخيار المستقل فسيستعين عندئذ التعاقد على مثل هذه الخدمات على أساس تجاري.

٤' السفر

٤٤- بالرغم من أن الشطر الكبير من العمل سيضطلع به في أديس أبابا تجدر الإشارة إلى أن البعض من الاجتماعات المهمة المكرسة لوضع السياسات التي تعقدها شتى هيئات الاتحاد الأفريقي تلتزم في عواصم البلدان الأفريقية. وعليه يلزم توقع السفر في أفريقيا لحضور مثل هذه الاجتماعات، عند اللزوم وحضور الأنشطة التي تشترك في تنظيمها المحكمة في أفريقيا. ويتوخى كذلك أن يقوم مدير المكتب برحلتين إلى لاهاي كل سنة.

خامسا- خاتمة

٤٥- قامت المحكمة، وفقا للولاية المنوطة بها، بالنظر في استصواب وجدوى إنشاء تمثيلية صغيرة الحجم مشتركة بين كافة أجزاء المحكمة بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا معتمدة في هذا الشأن على التجارب التي اكتسبتها من مكتب الاتصال في نيويورك.

٤٦- وتبين المحكمة، كما هو مفصل أعلاه، أن إنشاء مكتب في أديس أبابا مستصوب ويفي بالغرض منه.

المرفق

الجدول ١ - الميزانية التقديرية للمحكمة

ملاحظات:	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ (بالآلاف اليورو)		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ أفراد الملاك		مكتب الاتصال بأديس أبابا
	المجموع	الأساسية بالحالات	المجموع	الأساسية بالحالات	
١ مد-١ و ١ ف-٣ محسوبة على أساس شغور قدره ١٠٪	٢٥٨,٩	٢٥٨,٩	٢	٢	موظفو الفئة الفنية
١ خ ع-رأ محسوبة على أساس معدل شغور قدره ١٠٪	٦٠,٠	٦٠,٠	١	١	موظفو الخدمات العامة
	٣١٨,٩	٣١٨,٩	٣	٣	لمجموع الفرعي، الموظفون
حساب ٣ أشهر بمعدل خ ع-رأ بمعدلات المقر بما في ذلك سائق	١٦,٧	١٦,٧			المساعدة المؤقتة العامة المساعدة المؤقتة للاجتماعات العمل الإضافي الخبراء الاستشاريون
	١٦,٧	١٦,٧			لمجموع الفرعي، الرتب الأخرى
السفر المقترض: رحلتان في كل رحلة هناك مد-١ وف-٥ أديس-امستردام	١٥,٩	١٥,٩			السفر
نفس المبلغ الذي خصص لمكتب الاتصال في نيويورك	١,٠	١,٠			الضيافة
خدمات تنظيف، الأمن وما إلى ذلك،	١٥,٦	١٥,٦			الخدمات التعاقدية بما فيها التدريب
يشمل الإيجار والمنافع وغيرها من الخدمات وما إلى ذلك،	٤٩,٦	٤٩,٦			نفقات التشغيل العامة
نفس المبلغ المخصص لمكتب الاتصال في نيويورك	٥,٠	٥,٠			اللوازم والمواد
يشمل المعدات الحاسوبية، الأجهزة والبرامج والأثاث المكتبي	٤٧,٧	٤٧,٧			الأثاث والمعدات
	١٣٤,٨	١٣٤,٨			لمجموع الفرعي، التكاليف غير المتصلة بالموظفين
	٤٧٠,٤	٤٧٠,٤			لمجموع

ملحوظة: قد يلزم التفكير في خط مسخر على الشبكة/على الساتل لتعزيز سبل الاتصال بالمقر.

الجدول ٢ - الميزانية التقديرية لمكتبي المحكمة الجنائية الدولية - للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

ملاحظات:	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ (بالآلاف البيورو)		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ أفراد الملاك		مكتب الاتصال بأديس أبابا
	الأساسية	المتصلة بالحالات	الأساسية	المتصلة بالحالات	
١ مد-١ و ١ ف-٣ محسوبة على أساس شغور قدره ١٠٪ ١ خ ع-رأ محسوبة على أساس معدل شغور قدره ١٠٪	٢٥٨,٩	٢٥٨,٩	٢	٢	موظفو الفئة الفنية
	٦٠,٠	٦٠,٠	١	١	موظفو الخدمات العامة
	٣١٨,٩	٣١٨,٩	٣	٣	المجموع الفرعي، الموظفون
حساب ٣ أشهر بمعدل خ ع-رأ بمعدلات المقر بما في ذلك سائق	١٦,٧	١٦,٧			المساعدة المؤقتة العامة المساعدة المؤقتة للاجتماعات العمل الإضافي الخبراء الاستشاريون
	١٦,٧	١٦,٧			المجموع الفرعي، الرتب الأخرى
السفر المفترض: رحلتان في كل رحلة هناك مد-١ وف-٥ أديس-امستردام نفس المبلغ الذي خصص لمكتب الاتصال في نيويورك	١٥,٩	١٥,٩			السفر الضيافة
تقديرات لخدمات التنظيف - المكاتب فحسب	٣,٠	٣,٠			الخدمات التعاقدية بما فيها التدريب
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إيجار المكاتب (٣) والمعدات، تقدير لإستئجار حيز للاجتماعات	١٥,٠	١٥,٠			نفقات التشغيل العامة
نفس المبلغ المخصص لمكتب الاتصال في نيويورك	٥,٠	٥,٠			اللوازم والمواد
تقدير: لكامل تكلفة تجهيز ٣ مكاتب بالأثاث	٣٠,٠	٣٠,٠			الأثاث والمعدات
	٦٩,٩	٦٩,٩			المجموع الفرعي، التكاليف غير المتصلة بالموظفين
	٤٠٥,٥	٤٠٥,٥			المجموع

ملاحظات: يشمل استئجار المعدات: موارد شبكية مشتركة.

غير مدرج في الإيجار: خدمات بريد إلكتروني، مشغل مشترك.